ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1770 - 1789

المنظومة الأمنية الجزائرية في احتواء مخلفات المعضلات الأمنية في دول الساحل الأفريقي

The Algerian Sécurity System in Containing the Remnants of Sécurity Dilemmas in the African Sahel Countries

بن زيان بن يطو *
جامعة الجزائر 3
benslim587@gmail.com

برقوق سالم
جامعة الجزائر 3

تاريخ إرسال المقال:19/ 02/ 2022 تاريخ قبول المقال:27/ 01/ 2023 تاريخ نشر المقال: 19/ 03/ 2023

الملخص:

هذه الدراسة انصبت على توضيح تطور المنظومة الأمنية الجزائرية بناءا على تطورات الأوضاع في تخوم الجزائر من الاضطرابات الأمنية التي عرفتها ليبيا و مالي خصوصا ، بتزايد النشاط الإرهابي و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي في ضوء الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي تعاني منها دول المنطقة.

و لئن كانت دول منطقة الساحل الأفريقي مبطن للثروات هي محل أطماع دول كبرى ، فهي أيضا منطقة نزاع و اضطراب تبلغ أثارها دولة الجزائر التي كان لها دور إيجابي في منطقة من خلال تطوير منظومتها الأمنية بما يسمح لها احتواء مخلفات المعضلات الأمنية المتراكمة في المنطقة ، و كذلك في طرح الحلول الممكنة لتنمية المنطقة و ضمان استقرارها

الدراسة شملت تصويرا للوضع الآني مع تحديد الأطر التي اتخذتها الجزائر في مجابهة اثار الوضع و صد كل التهديدات اللاتماثلية مع السعي لضمان الاستقرار في المنطقة .

* المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: منطقة الساحل الإفريقي ، المقاربة الأمنية الجزائرية ، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي، العقيدة الأمنية

Abstract:

This Study aims to clear up the evolution of the Algerian Security System according to the developments of the situations along its borders such as :the Security disorders in Libya and Mali in particular ,the rise of terrorism activity and the organized crime in the Sahel Region of Africa where its Countries are suffering from the bad political , economic , and social situation.

However ,the Sahel Region Countries of Africa are considered as a land of fortunes which attracted the great powers greed .

Also the region is as a conflict spot and disorder that affect Algeria whose role has been positive and efficient in the region through developing its security system to restrict the effects of the accumulated security dilemmas in the region

In addition to suggesting potential solutions for developing the region and ensuring its stability.

The Study includes a perspective about the current situations with the framework adopted by Algeria to confront the impacts of these situations and all the asymmetric threats endeavouring to ensure the stability in the region.

Keywords : The African Sahel Area,The Algerian Sécurity Approach Sécurity Dilemmas on The African Sahel Area, Algerian sécurity doctrine

مقدمة:

يرتكز موضوع الدراسة الموسومة "بالمنظومة الأمنية الجزائرية في احتواء مخلفات المعضلات الأمنية بدول الساحل الإفريقي،" على توضيح العلاقة التفاعلية بين الوضع المضطرب في دول الساحل الأفريقي و تداعياته على المنظومة الأمنية الجزائرية ، بتحديد متغيرات التأثير و التأثر في دراسة علمية في مجال العلوم السياسية .

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بعد استقرارها، بناءا على المعضلات الأمنية التي تنخر أنظمتها السياسية و تحطم اقتصادها و تخل بانسجامها الاجتماعي ، حيث تنتشر الفوضى بنسب مختلفة من دولة الى أخرى ، حيث نجد أن دولة مالي و بوركينا فاسو و تشاد و بدرجة اقل موريتانيا و النيجر و نيجيريا تعاني من تدهور أوضاعها وهذا في نمط متزايد بعد أحداث ليبيا 2011 .

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1770 - 1789

إن الجزائر كوحدة سياسية واقعة في حيز جغرافي استراتيجي و بحكم ما تزخر به من ثروات تعد مركز اهتمام في الدراسات السياسية كما أن الوضع الأمني الراهن لها ، يجلب انتباهنا في دراسة مدققة محددة لمظاهر التهديد و المخاطر القائمة، كما نبحث عن ميكانيزمات الضبط و استتباب الأمن.

إن المنظور الأمني الجزائري لم يعد محصورا بحماية الحدود بل تعداها إلى تخومه من حيث البحث في مسببات تدهور الأوضاع في الدول المحيطة و تداعياتها على الجزائر بعد انكشاف دول الساحل ، حيث أصبحت حدودها مسامية قابلة للاختراق.

النظرة الأمنية البعيدة قديمة في الخطاب السياسي الجزائري حيث ذكر الرئيس السابق الراحل هواري بومدين: المغرب العربي و المنطقة الفاصلة بين القاهرة و داكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر ، و أنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر[1]حيث أن الجزائر تعتمد على مقاربة أمنية معيارية مستجلاة من مبادئ سياستها الخارجية و ليست براغماتية أملتها ظروف التهديدات القائمة.

إن التدقيق في ما يميز منطقة الساحل الإفريقي و البحث في تأثيراته على الجزائر يدخل في دائرة الاستشراف لأمن الجزائر بحكم أن منطقة الساحل امتداد جيواستراتيجي الحدود الجزائرية الجنوبية والشرقية الجنوبية عرفت اهتزازات أمنية ،أثرت بشكل هام على تطوير المنظومة الأمنية الجزائرية من حيث عقيدتها و إستراتيجيتها.

و بدأ هذا الاهتزاز منذ الثورة الليبية عام 2011 بعد قلب نظام الحكم الليبي، حيث فتح الباب للتدخل الأجنبي ، و ساهمت الوضعية في استغلال التنظيمات الإرهابية للظرف بسهولة الحصول على الأسلحة حيث امتد الاضطراب الى مالي جنوبا بعد الإطاحة بالرئيس المالي تراوري عام 2012، و التدخل الفرنسي في مالي 2013 .

إضافة الى الوضع المتدهور في ليبيا و مالي، نخر الإرهاب و الجريمة المنظمة دول موريتانيا و النيجر وهي دول منطقة الساحل ومتاخمة للجزائر .

كل هذه الأحداث ألقت أثارها على البيئة الأمنية الجزائرية و أوجدت تداعيات يجدر الاهتمام بها بحثيا.

[1]- عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري . الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي ، الجزائر المكتبة العصرية 2005 ص 43

إن هذه الدراسة تركز على إيلاء الأهمية لمنطقة الساحل الإفريقي كونها منطقة مكهربة أمنيا من جهة و مبطن للثروات التي تؤهلها لأن تصبح منطقة تميز تنموي مستقبلا .

و هذا الاهتمام الدراسي في البحث عن أهمية المنطقة الجنوبية للجزائر عبر شريطها الحدودي مع دول الساحل الإفريقي يتطلب التركيز على تأثيرات الوضع في دول الساحل على الأمن الوطني الجزائري

حيث تصاغ الإشكالية كالتالي:

"تطورت المنظومة الأمنية الجزائرية بشكل متسارع نتيجة الأوضاع في دول الساحل الأفريقي ، في اطار احتواء مخلفات المعضلات الأمنية "

تندرج عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

لماذا يهتم بالساحل الأفريقي هل كونه منطقة تزخر بالثروات أو منطقة تهديد أمني دولي .

ماهي المعضلات الأمنية المؤثرة في دول الساحل و ماهي أثارها على الجزائر؟

ماهي مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية؟ وماهي المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي؟

ما هو مستقبل منطقة الساحل في ظل التنافس الدولي عليها و تأثيره على الجزائر؟

الإشكالية و الأسئلة المطروحة تصاغ منهم الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : منطقة الساحل الإفريقي تمثل البطن الرخو للجزائر و منطقة اطماع دولية

الفرضية الثانية :. تشابك المعضلات الأمنية في دول الساحل الإفريقي عقد وضعها في ظل هشاشة أنظمتها.

الفرضية الثالثة : تطور المقاربة الأمنية الجزائرية من ثابت المعيارية إلى متغير البراغماتية بغرض احتواء التهديدات الآتية من التخوم.

الفرضية الرابعة : الوضع في منطقة الساحل يؤشر على بقاء الإضطراب دون التفاقم في المدى القريب و المتوسط.

إن مجال هذه الدراسة ينحصر في منطقة الساحل و الجزائر و يمتد زمنيا من 2011 إلى 2025 في اطار دراسة استشرافية على المدى القريب و أهمية الموضوع من الناحية العلمية تكمن في البحث عن

تفاعل المعضلات الأمنية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري في اطار دراسة تأثير المحيط الإقليمي على الوحدات السياسية المشكلة له في:

تحديد تأثير الأوضاع السياسية و الاجتماعية الاقتصادية في تعقيد التهديدات الأمنية تأثير الفواعل غير الدولاتية في تدهور وضع المنطقة وزيادة التهديدات بالإضافة تحديد مرونة تطور العقيدة الأمنية الجزائرية بما يحقق مصالح الجزائر دون التحول المبدئي في دبلوماسيتها.

و المقاربة المنهجية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي و دراسة الحالة مع المنهج الاستشرافي أما المقاربة النظرية فترتكز على النظرية الموسعة للأمن (مدرسة كوبنهاغن) لباري بوزان على ضوء ادراج العوامل غير العسكرية في تصعيد التهديد اللاتماثلي حيث شملت رؤيته للأمن المناحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية مستخدما مفهوم الأمننة بالبحث عن أنماط التهديدات اللاتماثلية في قالب الأمن الشامل بنظرة حديثة في معالجة مسائل الأمن [2]

تتضمن هذه الدراسة أربعة محاور الأول متعلق بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل و الثاني يتعلق بالمعضلات الأمنية التي تعيش فيها المنطقة و الثالث يتعلق بالمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل و الرابع يتطرق الى مستقبل المنطقة .

المبحث الأول :الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل

منطقة الساحل الأفريقي شغلت حيزا كبيرا من الدراسات الأكاديمية و المقالات الصحفية لما يحدث فيها من مساس بحقوق الإنسان في العمليات الإرهابية و الجرم المنظم و مفرزات التدخلات الأجنبية كما أن المنطقة بحكم متاخمتها للجزائر تدفعنا للاهتمام بها كون مخرجات أزمة منطقة الساحل تشكل مؤثرات سلبية على أمن الجزائر وتتطلب قدرا كبيرا من الإجراءات لاحتوائها بما يضمن سلامة الجزائر و أمنها.

[2]- Barry Buzan," People, States and Fear: the national security problem in International relations" London wheatsheaf, 1991

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1770 - 1789

المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل

تمتد منطقة الساحل من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا حيث تشمل كل من **السودان تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا،** و يضاف لها **بوركينافاسو ، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر**[3] يمتد الساحل على مساحة تقدر ب3.053 مليون كلم2 ، مساحة جلها صحراء بعيدة عن النسيج العمراني تقارب 50 مليون نسمة من حيث عدد السكان و تعد أراضيها منبعا لكل الثروات .

المطلب الثاني: الخصائص الإستراتيجية للمنطقة

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بعدة خصائص تؤهلها لتصبح منطقة تميز ثرواتي بحكم ما يبطن في أراضيها من ثروات هامة ، هي محل تنافس دولي بين القوى الكبرى من اجل استغلال هذه الثروات بالإضافة الى الثروة الباطنية تملك الثروة البشرية ، حيث فيها نسبة الشباب 65 % من مجموع السكان حيث تصدر تشاد ما يقارب 200 ألف برميل يوميا من النفط، و تعتبر مالي ثالث منتج افريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا و غانا و تعد النيجر ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا و كندا، و تعتبر موريتانيا خزانا هاما للحديد و عليه تعتبر منطقة الساحل منطقة المتناقضين فقر ، و ا زمات يعيشه مجتمعاتها و ثروات هائلة مبطنة تتنافس عليها القوى الكبرى فالأزمة مكنها سوء استغلال المدخرات الثرواتية و عجز الأنظمة القائمة في بناء دول قوية.

المطلب الثالث أزمة الدولة في الساحل

رغم التميز الثرواتي و المكنة المؤهلة التي ترشح دول المنطقة لأن تتجاوز أزماتها ، يبقى واقعها يعبر عن شيء معاكس من ضعف كبير في قيام دولها بأبسط مهام الدولة فالوضع جد متدهور حيث يشير بيان مجلس الأمن للأمم المتحدة المؤرخ في 29 جوان 2022، أنه يوجد 30 مليون محتاج ، و تشرد بها أكثر من 6.2 مليون نسمة ، و يعاني 13 مليون نسمة من سوء التغذية ، وأغلقت بها 6800 مدرسة ، و لم يلتحق 13 مليون طفل بالمدارس و تم غلق جل المراكز الصحية في مالي وحدها أغلق 200 مركز و لا يمكن سد هذه الاحتياجات الا بميزانية تقدر ب 2.9 بليون دولار

[3]-أ د أمحند برقوق التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي جريدة الشعب العدد 14466 ، 06 جانفي 2008 ص 12

المبحث الثاني :المعضلات الأمنية في منطقة الساحل

تفاعل الوضع المتردي بضعف دول الساحل مع مدخلات المعضلات الأمنية مما أرهص المنطقة و أخل باستقرارها و يمكن تلخيص هذه المعضلات فيما يلي:

المطلب الأول :الإرهاب

بلغ النشاط الإرهابي في منطقة الساحل حدا خطيرا من التأثير السلبي ، حيث باستثناء موريتانيا و تشاد سجلت كل دول الساحل ما لا يقل عن 40 حالة وفاة بسبب الإرهاب عام 2021 حيث توفي 732 في بوركينافاسو و 574 في مالي و 588 في النيجر تمثل 3 دول من الساحل الأفريقي و هي بوركينافاسو و مالي و النيجر بالإضافة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية أربعة دول افريقية بلغت نسبة وفيات الإرهاب بها 48 % من وفيات الإرهاب في العالم مع الإشارة الى أن الإرهاب قتل 7142 شخصا عام 2021 في العالم عبر 5226 عملية إرهابية[4] تميزت 04 تنظيمات إرهابية من بين 13 المتواجدة في 17 دولة افريقية بشدة النشاط الإجرامي حيث لا يزال التهديد قائم في منطقة الساحل الأفريقي من قبل كل من:

1-القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: AQMI

أنشئت في 24 جانفي 2007 على أنقاض الجماعة السلفية للدعوة و الجهاد GSPC المنشئة سابقا عام 1997 من قبل حسن حطاب، و التي فشلت في أهدافها في الجزائر ، حيث قام عبد المالك دروكال المكنى أبو مصعب عبد الودود على قيادة هذا التنظيم في شمال مالي و شرق موريتانيا و غرب النيجر

يقوم هذا التنظيم بعمليات إرهابية خصوصا في مالي و النيجر، و رغم عمليات الاعتداء التي طالت مواطني المنطقة من رعاة و مزارعين يبقى التنظيم الإجرامي قائم على تعنيف المواطنين مقابل الحصول على الأموال وكذلك التحالف مع شبكات الجريمة المنظمة في اطار حماية مساك نقل المخدرات .

2- داعش

[4] – مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) لسنة 2022 صادر عن منظمة الاقتصاد و السلام

أنشئت في 2004 في العراق على يد الزرقاوي أبو مصعب من الأردن كانت تابعة للقاعدة و غيرت التسمية في 2013.

أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عن كونه ولاية تابعة لداعش تتمتع بالحكم الذاتي اعتبارا من 23 مارس 2022 متموقع في شرقي ميناكا بمالي، يتمركز في حوض بحيرة تشاد بين النيجر و نيجيريا و الكاميرون و مالي و بوركينافاسو بالاضافة الى امتداده الى الكونغو الديمقراطية و موزمبيق، يعرف هذا التنظيم نشاطا اجراميا واسعا قائم خصوصا على التعامل مع الشبكات الاجرامية المنظمة و استغلال عائدتها في تمويله كما يقوم بترويع مواطني المنطقة مقابل تحصيل الأموال.

3 – بوكو حرام : BOKO HARAM

بوكوحرام بلغة الهوسا يقصد به التعليم الغربي حرام أنشئت سنة 2002 على يد محمد يوسف في نيجيريا ، ركزت على المجال التعليمي الديني ثم رفعت درجة التطرف في حرمان الفتيات من التعليم و اللجوء الى اعمال العنف في حق المخالفين الى ان تطورت الى حركة إرهابية مسلحة ، حيث تم القضاء على محمد يوسف رفقة 700 من أنصاره عام 2009 أين خلفه أبوبكر محمد شيكاو الذي بدوره تم القضاء عليه بتاريخ 2014/09/24 حيث خلفه أبو مصعب البرناوي و تمت تزكيته من قبل تنظيم داعش بتاريخ 4 أوت 2016 ليمثل التنظيم في نيجيريا ، حيث حاول رفع حصيلة العمليات الجرمية ، الا أنه يعرف انحصار في الأونة الأخيرة بحكم نجاح القوات الحكومية النيجيرية في ملاحقة اتباعه.

4– جماعة نصرة الإسلام و المسلمين

تنظيم يضم 4 جماعات ارهابية هي : جماعة أنصار الدين ، كتيبة المرابطون، امارة منطقة الصحراء الكبرى، كتائب تحرير ماسينا تحالف انشئ في مارس 2017 يقوده اياد اغ غالي ، هذا التنظيم يميل الى تنظيم القاعدة و له تأثير سلبي كبير خصوصا على دولة مالي ، يقارب عدد عناصره 2000 إرهابي يعتمد على تحصيل الأموال من الاختطافات و التهديدات و الحالف مع العصابات المختصة في الجريمة المنظمة .

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

من خلال تصفح مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021 ، في نسبه تصنف القارة الأفريقية في الرتبة الثانية بعد أسيا من حيث الجرم المنظم بدرجة 5.17 خلال سنة 2021، و تأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية في صدارة العالم ب 7.75 درجة و تميز مناطق القارة الإفريقية في شرقها ب 5.66 و غربها ب 5.47[5]

تتمثل مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل فيما يلي:

1-الاتجار غير المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية :

أكبر نشاط إجرامي منظم يدر بالأرباح هي تجارة المخدرات في منطقة الساحل خاصة الخط الرابط بين المغرب و موريتانيا و مالي و السنغال المسار الأكثر نشاطا في منطقة الساحل الافريقي ، حيث بلغت درجة النشاط في الساحل سنة 2021 الى 5.26 درجة من 10 (تجارة القنب) و المسار الثاني الاتي من غينيا بيساو و غينيا و و الرأس الأخضر و السنغال و غامبيا و غانا تجارة الهيروين 3.81 و تجارة الكوكايين 4.10 و تجارة المخدرات الاصطناعية 4.34

2-الاتجار غير المشروع في الأسلحة:

أكثر من 800 مليون قطعة سلاح تروج سنويا في العالم، منها 250 ألف إلى 700 ألف قطعة سلاح ناري أتت من ليبيا، و بلغت درجة النشاط في الساحل 5.5، حيث استفادت الجماعات الإرهابية المنتشرة في الساحل من كمية الأسلحة و الذخيرة المهربة من ليبيا باتجاه تشاد و النيجر و مالي و استخدمت في عمليات إعتدائية خلفت ضحايا و لا تزال بالمقابل تستفيد جماعات تجارة الأسلحة من اتساع رقعة سوقها باتجاه غرب أفريقيا

3-الاتجار و تهريب البشر :

يمثل الاتجار بالبشر في منطقة الساحل لسنة 2021 ما يعادل 5.95 درجة ، أما تهريب البشر فيمثل 4.85 ،للإشارة تعرف 30 دولة افريقية من بين 55 ظاهرة الاتجار بالبشر، وتحقق أرباح تقارب 3.5 مليار دولار سنويا ، و قد قامت عصابات الاتجار بالبشر بالاستفادة من الوضع القائم في مالي و

[5] -مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021 عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية .

النيجر و بوركينافاسو في استغلال النساء و الأطفال و تهريبهم إلى مختلف المناطق خاصة باتجاه أوربا عبر ليبيا و منطقة الخليج العربي .

4-الهجرة غير الشرعية:عرفت دول الساحل الإفريقي سيلا بشريا من المهاجرين غير الشرعيين باتجاه دول الشمال وهي ليبيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس و ذلك في اطار البحث عن مقام قار و منصب عمل ، و تميزت مالي من بين دول الساحل بعدد قارب 1.2 مليون مهاجر أي مايعادل 9% من السكان ، حيث تعد فرنسا الدولة المستقطبة الأكبر لعدد المهاجرين الماليين[6] و تمثل الجزائر بالنسبة للماليين مركز عبور أو استقرار وفق الظروف المتاحة و لذلك تخصصت شبكات اجرامية في تنظيم الهجرات غير الشرعية باتجاه الجزائر رغم كل مخاطرها ، و تمكنت المصالح الأمنية الجزائرية من فك الكثير من الشبكات و تضييق الخناق على مساراتها.

5-**الجرائم البيئية** : توجد عدة اختلالات بيئية في منطقة الساحل تظهر ظواهرها في الجفاف و التصحر و الفياضانات و قساوة المناخ أدت الى هجران الفلاحين أراضيهم و تسببت في مجاعات أودت بحياة الكثير من المواطنين، رغم أن أصل المنطقة خصبة تحوي غطاء نباتي جد هام و ثروة حيوانية هامة قدرت جرائم الحياة النباتية ب 4.75 درجة ، و جرائم الحياة الحيوانية ب 5.39 ، وجرائم المواد غير المتجددة ب 5.44 خلال سنة 2021 للإشارة يتم تهريب خشب كوسو أو مايسمى الخشب الوردي Rose wood من مالي الى الصين من قبل عصابات الجريمة المنظمة و يحقق أرباحا طائلة .، و يتم سرقة 470 ألف برميل من النفط الخام يوميا من النيجر وفق اعلان شركة البترول الوطنية النيجيرية في 2022/09/11 مقدرة ب 700 مليون دولار شهريا تباع في السوق السوداء.

المطلب الثالث: الترابط بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

اقر مجلس الأمن للأمم المتحدة في قراره رقم 2482 بناء على الجلسة 8582 المنعقدة في 19 جويلية 2019 عن وجود تعايش و توافق و تعاون بين الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة و شدد على ضرورة التكفل بالموضوع من حيث قطع تمويل الجماعات الإرهابية بعائدات

[6]-عادل زقاغ، أ. سفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 23 مارس 2016 ،ص 163.

الجريمة المنظمة [7] و ان هذا التناغم بين العصابتين يدرء الاختلافات الأيديولوجية و الفكرية و يركز على تبادل المصالح المبنية على الأرباح المادية مما يؤشر على خطورة الوضع مستقبلا بتنامي قوة هذه العصابات و قدرة تكيفها مع الأوضاع و بالتالي قوتها في التغلغل في المنطقة بشكل سريع.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

إن الوضع المتأزم في دول الساحل يلقي بآثاره على الجزائر بحكم المجاورة إذ أن الحدود الجزائرية مع دول الساحل تمثل 44,7 % من مجموع حدودها البرية وحدود الجزائر مع مالي و النيجر تزيد عن 2300 كلم ، حيث تبقى التنظيمات الإرهابية المتواجدة في منطقة الساحل تشكل تهديدا لأمن الجزائر و التدخل الأجنبي من الدول الكبرى الطامعة في ثروات المنطقة يشكل إرهاصا ، بالإضافة الى مخرجات النشاط الإجرامي المنظم من الاتجار بالمخدرات و الأسلحة و تهريب البشر و أثار الاختلالات البيئية.

المطلب الأول :تطور العقيدة الأمنية الجزائرية

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على مبادئ نوفمبر 1954 ، ثوابت قائمة على ما يلي:

الشرعية الدولية : لا نشاط يمس الدول خارج إطار هيئة الأمم المتحدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: احترام سيادة الدول و لا يتم أي تدخل خارج إرادة الدولة المعنية رفض التدخل الأجنبي حيث قال وزير الخارجية الجزائري السابق السيد محمد بجاوي،: "إنَّ تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من ربقة الاستعمار الفرنسي، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.[8]

رفض الخيار العسكري و تفضيل التسوية السلمية

فالجزائر أمنها يبنى على أساس حماية حدودها مع الاخر و ترفض التدخل في الحيز الجغرافي المجاور من حيث المبدأ و بحكم تغير منحى التهديد من عسكري كلاسيكي تقوم به الدول الى لا تماثلي

[7] –المكتبة الرقمية للأمم المتحدة قرار الأمم المتحدة رقم 2482 المؤرخ في 2019/07/19

[8] –بوعلام غمراسة، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الأميركية في الساحل الإفريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، الشرق الأوسط، الرياض، في الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=408977&issueno=10323

مرن يشمل تهديدات تصنعها فواعل دون دولاتية ، بدأ المنظور الأمني يتطور بتطور المهددات حيث أدخلت الجزائر ضمن الدستور الجديد 2020 البعد الإقليمي في حماية امنها فالتخوم أصبحت محل اهتمام و كل تهديد ينمو في دول الجوار يشكل تهديدا للجزائر بالضرورة .

حيث أصبحت المنظومة الأمنية قائمة على أن "أمن الجزائر القومي يصان أيضا بعيدا عن حدودها الجغرافية" [9]

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل

ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في دول الساحل على خمسة محاور هي:

1-تدعيم الحدود

2-تعاون ثنائي مع الدول المجاورة

3-تعاون إقليمي مثل مبادرة 2010 حيث عملت الجزائر ضمن COMEC و هي لجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل ، و هي تضم كل من دول الجزائر موريتانيا، مالي و النيجر و مقرها تمنراست تأسست في افريل 2010 من أجل تبادل المعلومات الإستخباراتية

4-الوساطة لحل النزاعات

5-التعامل مع المكونات المحلية الفواعل دون دولاتية من أجل تفكيك الألغام

ففي افتتاحية مجلة الجيش لشهر مارس 2020 أكد الرئيس عبد المجيد تبون على ضرورة " اتخاذ جملة من التدابير من أجل حماية الحدود الوطنية ، و هذا يستدعي تعزيز القدرات الدفاعية من خلال مواصلة تنفيذ برامج تطوير القدرات بما يتطلبه الرفع من مستوى القدرات القتالية بمختلف الأسلحة علاوة على مواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري و تجديده و تحديثه و عصرنته."[10]

في 2009/08/13 تم التوقيع على مذكرة التعاون و تنسيق النشاطات لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بتمنراست بين رؤساء اركان دول الميدان الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر و في هذا السياق

[9] - Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy",, in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), Algeria Modern: From Opacity to Complexity, (Hurst, London, p. 103-104.

[10]-موقع وزارة الدفاع الوطني 2022/12/14

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1770 - 1789

وضعت الجزائر خطة أمنية لمتابعة الجماعات الإرهابية و ضربها في معاقلها و تجفيف الموارد عنها و ذلك عن طريق

1-انشاء قاعدة بيانات للإرهابيين محل البحث

2-اتفاق مع ليبيا و موريتانيا و مالي و النيجر على التعاون في مطاردة الإرهابيين عبر أراضي الدول الخمسة بالتنسيق مع جيش الدولة التي يتواجد بأراضيها الإرهابيين.

3-التعاون العسكري بين الدول الخمسة مع ضمان حياد اشراك مقاتلي قبائل التوارق.

4-تجفيف منابع تمويل الإرهابيين و الاستثمار في المنطقة لدعم سكانها.

5-تكثيف الرقابة و كشف المخابئ

6- تجرم دفع الفدية ، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية موافقة مع اقتراح الجزائر

اللجنة تم تنصيبها الرسمي في 21 أفريل 2010 بتمنراست وعقدت بعد ذلك عدة لقاءات نذكرها :

في 2010/09/26 اجتماع غير عادي لرؤساء اركان الدول بتمنراست

في 28-2011/4/30 اجتماع غير عادي ببماكو مالي

في 2013/3/27 اجتماع عادي بنواقشوط موريتانيا

في 06-2015/1/08 اجتماع بتمنراست

في 2016/5/5 اجتماع عادي ببماكو

في 2016/10/28 اجتماع تقييمي ببماكو

في 2017/08/15 اجتماع عادي بنواقشوط

في 2018/09/12 اجتماع عادي بنيامي النيجر

في 2019/09/30 اجتماع عادي بتمنراست

في 2022/10/13 اجتماع عادي بالعاصمة

الدورة غير العادية لمجلس رؤساء اركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة المنعقدة بالجزائر يوم 2022/10/13 ضمت الجزائر، النيجر ، موريتانيا، مالي

أكد السيد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق الأول شنقريحة " الهدف الأسمى ، الذي سعينا لتحقيقه من خلال تنظيم هذا الاجتماع ، هو ترجمة تطلعات شعوبنا الى السلم و الأمن و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمنطقة ، وذلك عبر أعمال مدروسة تهدف أساسا الى احتواء نشاطات الجماعات الإرهابية و الاجرامية و تعزيز صمود الشعوب في مواجهة تهديد هؤلاء المجرمين ، لاسيما من خلال التحكم الميدان ، من أجل السيطرة الدائمة على محاور تنقل الجماعات الإرهابية و معاقلها السابقة [11]

إن الجزائر في مقاربتها تجاه منطقة الساحل لم تكز على البعد الأمني في التعاطي مع التهديدات الآتية من منطقة الساحل ، بل وضعت مقاربة أمنية شاملة تبدأ بدرء أسباب الاضطراب و أللاستقرار من ضعف دول الساحل في البناء المؤسساتي و النظرة القبلية في التسيير بدعم اللحمة الوطنية و تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع خصوصا في ليبيا و مالي ، كما ساهمت في البناء التنموي لدول المنطقة من حيث المساعدات المالية و التكوين للإطارات المنتمين لدول الساحل و السعي لترشيد السياسة الاقتصادية لدول الساحل في استغلال الثروات ، كما أوفدت خبراء لمساعدة دول الساحل في تحقيق النماء الاقتصادي.

فدفع أسباب الإرهاب و الجريمة المنظمة يقلل من حدة الظاهرتين ، كما يسمح بمواجهة أثارهما على المنطقة .

إن سلم المنطقة يصنع أمن الجزائر و اضطرابها يهدد أمننا و يخلق بؤر توتر في تخوم الجزائر.

المبحث الرابع: مستقبل منطقة الساحل الأفريقي

منطقة الساحل الأفريقي منطقة تجاذبات و منافسة بين القوى الكبرى لما تحويه من ثروات تغري الكثير على استغلالها و تتمثل هذه التجاذبات فيما يلي :

[11]- مجلة الجيش العدد 712 نوفمبر 2022 ص 19 مقال عبد الغني غرارمي ديناميكية جديدة للتعاون و التنسيق العملياتي

المطلب الأول: التشبث الفرنسي بالمنطقة

تعرف منطقة الساحل الأفريقي تحولات هامة ستؤثر على مستقبلها و المؤشرات الدالة على هذا التحول هي بداية تقلص النفوذ الفرنسي في مالي من خلال طرد الفرنسيين من مالي حيث عبر رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا في ماي 2022 أن بلاده كانت تلمس منذ فترة تدهورا كبيرا في التعاون العسكري مع فرنسا[12] ولم يستصغ الرئيس الفرنسي ماكرون هذا الوضع حيث رد "بأن الجيش الفرنسي لا يمكنه أن يعوض العمل الذي لا يقوم به الجيش المالي "[13]

للإشارة تستغل 1100 شركة فرنسية كبرى و 2100 شركة صغرى ثروات مالي و تقوم القوات الفرنسية بمالي بحماية هذه الشركات قبل حماية الماليين.

إن التواجد الفرنسي لم يحقق سلاما و أمنا بمالي بقدر ما ضمن مصالح الشركات الفرنسية المستثمرة في المنطقة .

مقابل خروج فرنسا من مالي تزايد التواجد الفرنسي في النيجر خاصة منذ 24 أفريل 2022 أين وافق مجلس النواب في النيجر، بأغلبية 131 صوتا مقابل رفض 31 من إجمالي أعضائه البالغ عددهم 166 عضوا ، على السماح بنشر قوات فرنسية لمحاربة التنظيمات المتشددة [14]

المطلب الثاني: التواجد الروسي بالمنطقة

من جهة ثانية سجلنا "تزايد التواجد الروسي بالمنطقة بين 2015 و 2017 أبرمت روسيا اتفاقات عسكرية مع مالي 2015 و افريقيا الوسطى 2017 و موريتانيا 2021 اقوى مضامينها تسهيل ولوج دول منطقة الساحل إلى سوق السلاح الروسية [15]

---

[12]–**موقع قناة فرانس 24 بالعربية** 3ماي 2022 " المحرر: المجلس العسكري في مالي يلغي الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع فرنسا و شركائها الأوروبيين2022https://bit.ly/3zcOVnb

[13]**موقع الميادين نت** 14 فيفري 2022رضا زيدان مالي تنقلب على فرنسا أعوام من التدخل تنتهي بالاستعانة بموسكو و طهران .

[14] **موقع قناة سكاي نيوز عربية** في 24أفريل 2022مراسلون بعد خروجها من مالي فرنسا تضع قدمها في دولة افريقية جديدة https://bit.ly/3aLzokN

[15]– **مركز الجزيرة للدراسات 7 مارس 2022**إسماعيل حمودي الانسحاب الفرنسي من مالي : تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة ؟ https://bit.ly/3IQ5poh

حيث بلغ عدد الإتفاقيات و المذكرات و العقود الروسية التي تم توقيعها خلال قمة 2019 أكثر من 50 وثيقة و بلغ حجم المالي للوثائق حوالي 800 مليار روبل نحو 12.5 مليار دولار[16] كما شاركت قوات فاغنر في مواجهات مع جبهة الوفاق من أجل التغيير فاكت المعارضة ضد الجيش التشادي و أدت المواجهات الى وفاة الرئيس السابق ادريس ديبي في 20 افريل 2021 وصل الى بماكو وفد من مستشارين و قوات عسكرية روسية في ديسمبر 2021 وتم الإعلان عنه في نهاية الأسبوع الأول من 2022 من دون الإعلان عن التفاصيل بل اكدت امرين:

- انطواء البعثة العسكرية على مدربين عسكريين رسميين
- جلبها عتاد للجيش المالي.

المطلب الثالث : تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

تزايد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة خاصة لمنافسة التواجد الروسي و الصيني في افريقيا و ذلك باستثمار بلغ 57.1 مليار ،و ستخصص لاحقا مبلغ 55 مليار دولار اثر اللقاء الذي خص به بايدن رؤساء و ممثلين عن رؤساء 49 دولة افريقية في القمة التي جمعته بهم بين 13 و 15 ديسمبر 2022، هذا الهبة الأمريكية للاستثمار في أفريقيا تدخل في دائة منافسة الروس و الصين على المواقع الثرواتية في العالم.

المطلب الرابع: الاهتمام الصيني بالمنطقة

بلغ استثمار الصين 162.9 مليار دولار في أفريقيا ،و تركز الصين على منطقة الساحل لما فيها من ثروات باطنية خام تفتح المجال للصناعة الصينية لتوظيف قدراتها التقنية و البشرية و تحقيق أرباح هامة لا تجد سوق مماثلة لها في بقية أنحاء العالم.

إن التنافس في الاستثمار في منطقة الساحل يحمل معه الرغبة في حماية هذا الاستثمار بنشر القوات العسكرية حيث قوات فاغنر تحرس مصالح روسيا و مشروع افريكوم يحرس مصالح أمريكا وسابقا

[16]– مركز الجزيرة للدراسات 12 سبتمبر 2021 شمسان عوض التميمي روسيا و افريقيا حرب باردة جديدة https://bit.ly/3PjWtu

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1770 - 1789

قوات بارخان تحرس مصالح فرنسا فالرغبة الاقتصادية تواكبها قوة عسكرية تعزز النفوذ الأجنبي في المنطقة .

إن تزايد التنافس الاقتصادي و العسكري على المنطقة في ظل تنامي الإرهاب و الجريمة المنظمة يعزز مؤشر التهديد و يرفع من درجة المخاطر التي تنصب على تخوم الجزائر مما يتطلب رفع الأهبة في مواجهة التهديدات و زيادة الإجراءات الوقائية لصد التداعيات التي تحملها التهديدات اللاتماثلية .

الجزائر بحكم عمقها الإستراتيجي و قدراتها الرفيعة في الذود عن إقليمها، تملك أيضا قدرات تجعلها تعزز أمنها الإقليمي في تطهير المنطقة من المهددات و تحييد الخطر .

الخاتمة:

الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي و جواريتها لمنطقة الساحل الإفريقي التي تعيش أوضاعا مضطربة، بدافع المعضلات الأمنية القائمة بها المتعددة و المتجذرة و التي أدت الى وضع المنطقة في خانة الإنذار للأمن الجزائري و مصالح الجزائر الإستراتيجية .

الجزائر أدركت التهديدات القائمة بتحوير عقيدتها الأمنية من معيارية تعتمد على مبادئ ثابتة إلى إدخال متغير المصلحة الوطنية لا تضمنها الحدود المغلقة بقدر وافر مما تطلب تأمين التخوم ، بتفعيل القدرة الأمنية من جهة و التنسيق الإقليمي في شتى المجالات لضمان استقرار المنطقة الذي بدوره يضمن استقرار الجزائر .

سيناريو الاضطراب قائم و سيناريو الانفجار غير مستبعد الآ أن سيناريو الاستقرار غير مستحيل و كي يتحقق يجب تضمين العديد من الإجراءات نذكر منها :

إيلاء أهمية أكاديمية علمية لمضمون التهديدات اللاتماثلية ، بدراسة أسبابها و اقتراح حلول تقويضها

تكثيف الإجراءات الأمنية لتعزيز النقاط الحدودية التنمية المكثفة و السريعة لمنطقة الجنوب الجزائري لضمان قدرات الاحتواء و سد ثغرات الاستغلال السلبي لأبناء المنطقة.

تكثيف التحسيس و التوعية الدينية لمحاربة ظاهرة التطرف و قطع الطريق لتجنيد الإرهابيين التنسيق العسكري الإقليمي لغلق المنافذ على الإرهابيين

إنشاء مراكز تجارة حرة في الحدود لتسهيل عمليات المقايضة و امتصاص البطالة مع تشديد الرقابة على السلع المهربة.

تطوير دول الساحل من حيث التعليم و الصحة و الأمن بمشاركة دولية ضمن اتفاقيات تعاون تسمح بإيجاد سبل العمل و تطوير المجتمعات

دعم الدول الساحلية لبناء مؤسسات سياسية قوية بعيدة عن النزعة الاثنية و الحسابات القبلية

ادماج التوارق في المؤسسات الساحلية السياسية لضمان مشاركتهم في صنع القرارات و تجنب تهميشهم

رفض التدخلات الأجنبية العسكرية و الاعتماد على قوة افريقية تحت لواء الاتحاد الافريقي.

خلاصة لما سلف نقول أن أمن الجزائر من أمن جيرانها و أن أمن دول الساحل لا تصنعه غيرها في اطار التعاون الإقليمي .

ان القضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة لا يتم بالقضاء على فاعليها بل على أسباب نمائها وهي أسباب سياسية و اقتصادية و ثقافية و دينية و أمنية فعزل المجرمين يتم بتنمية المجتمعات و القضاء على كل قوى الجرم ، و بناء دول الساحل لا يتم بالمنظور الاستعماري بل بتجاوز فكر الولاء للدولة الاستعمارية و الالتزام بقواعد ديمقراطية في بناء الدولة تجافي الفكر الاثني و القبلي و تعتمد على كل مكونات المجتمع الافريقي من جهة و من جهة ثانية الاعتماد على دول افريقيا في وضع السلام و ضمان أمن المنطقة بقوة افريقية .

الجزائر بحكم أنها دولة محورية دورها فعال في ضمان أمن منطقة الساحل و من ثمة ضمان البعد الأمني لها في الدائرة الإقليمية.

المراجع:

الكتب

01- عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري . الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي ، الجزائر المكتبة العصرية 2005

02-- Barry Buzan," People, States and Fear: the national security problem in International relations" London wheatsheaf, 1991

03- Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy",, in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), Algeria Modern: From Opacity to Complexity, (Hurst, London.

المقالات

01- عبد الغني غرارمي ديناميكية جديدة للتعاون و التنسيق العملياتي مجلة الجيش العدد 712 نوفمبر 2022

02-أ د أمحند برقوق التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي جريدة الشعب العدد 14466 ، 06 جانفي 2008

03-عادل زقاغ، أ. سفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 23 مارس 2016 ،ص 163.

المواقع الإلكترونية

01-موقع وزارة الدفاع الوطني 2022/12/14 تاريخ التصفح 2022/12/14

02-المحرر المجلس العسكري في مالي يلغي الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع فرنسا و شركائها الأوروبيين موقع قناة فرانس 24 بالعربية 3 مايو https://bit.ly/3zcOV nb2022 تاريخ التصفح2022/6/6

03-مراسلون بعد خروجها من مالي فرنسا تضع قدمها في دولة افريقية جديدة موقع قناة سكاي نيوز عربية في 24أفريل https://bit.ly/3aLzokN2022 تاريخ التصفح 2022/04/30

04-رضا زيدان مالي تنقلب على فرنسا أعوام من التدخل تنتهي بالاستعانة بموسكو و طهران موقع الميادين نت 14 فيفري 2022 تاريخ التصفح 2022/02/14

05-إسماعيل حمودي الانسحاب الفرنسي من مالي : تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة ؟ مركز الجزيرة للدراسات 7 مارس 2022 https://bit.ly/3IQ5poh تاريخ التصفح 2022/03/7

06-شمسان عوض التميمي روسيا و افريقيا حرب باردة مركز الجزيرة للدراسات 12 سبتمبر 2021 جديدة https://bit.ly/3PjWtu 3 تاريخ التصفح 2021/09/14

07-بوعلام غمراسة، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الأميركية في الساحل الإفريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده الشرق الأوسط، الرياض ، في الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=408977&issueno=103
تاريخ التصفح 2022/11/18

08-بيان مجلس الأمن للأمم المتحدة المؤرخ في 29 جوان 2022 تاريخ التصفح 2022/12/02

09-مؤشر الإرهاب العالمي 2022 تاريخ التصفح 2022/12/02

10-مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021 تاريخ التصفح 2022/11/12

11-المكتبة الرقمية للأمم المتحدة قرار الأمم المتحدة رقم 2482 المؤرخ في 2019/07/19 تاريخ التصفح 2022/11/12